قضايا سياسية

اسم المقال: دور القطاع التعاوني في التنمية المحلية (العراق انموذجاً)
اسم الكاتب: م.م. اثير فاخر حيال الزهيري، م.م. مروة مصطفى احمد الحديثي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7638
تاريخ الاسترداد: 2026/06/09 00:16 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دور القطاع التعاوني في التنمية المحلية (العراق انموذجاً)[▽]

The role of the cooperative sector in local development

(Iraq as a model)

م.م اثير فاخر حيال الزهيري[*]
Atheer Fakhir Hayal Al Zahiri

م.م مروة مصطفى احمد الحديثي[**]
Marwa Mustafa Ahmed Al Hadithi

الملخص

يعد القطاع التعاوني احد الاعمدة التي ترتكز عليها الكثير من البلدان ، وتبرز اهمية القطاع التعاوني في امكانيته ان يصبح مكملاً للقطاع العام (الحكومي) ، وذلك لأثره المباشر في الجانب الاقتصادي والاجتماعي بوصفه مصدراً اساسياً في المساهمة بالقضاء على البطالة وتحسين المستوى المعيشي وتوفير الخدمات العامة لأعضائه بصورة خاصة وللمجتمع بصورة عامة ، اما الحال في العراق وما يمتلكه القطاع التعاوني العراقي يكون له الاثر البالغ في حال اخذ دوره الطبيعي ، ويهدف البحث الى التعرف على مدى مساهمة القطاع التعاوني في النهوض بالمجتمع العراقي اقتصادياً واجتماعياً وحتى سياسياً، وقد استخدم في البحث المنهج الوصفي لدراسة الحالة ، كما توصل البحث الى ضرورة تبني صناع القرار الفكر التعاوني ضمن السياسات الوطنية والعمل على تطوير التشريعات والقوانين التعاونية، فضلاً عن دراسة الواقع التعاوني في العراق من اجل تقييم الحالة القائمة وتحليلها بهدف الوقوف على نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية، التنمية المستدامة، القطاع التعاوني .

Abstract

The cooperative sector is one of the pillars that many countries rely on. The importance of the cooperative sector lies in its ability to become complementary to the public (government) sector, due to its direct impact on the economic and social aspects as a primary source contributing to eliminating unemployment, improving the standard of living, and providing public services to its members in particular and to the society in general. As for the situation in Iraq and what the

▽ تاريخ التقديم : ٢٠٢٤/٦/٢٦ تاريخ القبول: ٢٠٢٤/٧/١٩ تاريخ النشر: ٢٠٢٤/٩/٣٠
* كلية الآداب ، جامعة بغداد atheer.f@coart.uobaghdad.edu.iq
** كلية الهندسة الخوارزمي، جامعة بغداد marwa.m@kecbu.uobaghdad.edu.iq
This is an open access article under the CCBY license CC BY ٤,٠ Deed | Attribution ٤,٠ International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/٤,٠/

Iraqi cooperative sector possesses, it would have a profound impact if it takes its natural role. The research aims to identify the extent of the cooperative sector's contribution to the economic, social, and even political advancement of the Iraqi society. The descriptive method was used in the research to study the case. The research concluded the necessity for decision-makers to adopt the cooperative thought within national policies and work on developing cooperative legislation and laws, as well as studying the cooperative reality in Iraq in order to assess and analyze the current situation with the aim of identifying strengths, weaknesses, and available opportunities.

Keywords: Local Development, Sustainable Development, The Cooperative Sector.

المقدمة:

اكتسب موضوع التنمية المحلية اهمية كبيرة لدى المجتمعات ، وما دل على ذلك تشكيل وعي واسع بضرورة تبني التنمية المحلية ، وهو يعد نقلة نوعية على صعيد التصورات التنموية ، ذلك ان استراتيجية التنمية لم تعد تملى من الاعلى او تأتي من الخارج ، بل اصبحت عملية تستلزم مشاركة فعلية للسكان كتعبير عن الحياة التشاركية ، التي يتم فيها تضافر الجهود المحلية في منظومة التنمية الوطنية الشاملة ، اذ ان اشراك المواطن في مسار التنمية المحلية يضمن انضمام الاخير لهذا المشروع واهتمامه به ، فالتنمية المحلية السليمة هي التي تنبع من انشغالات المواطن المحلي .

كما تتضمن التنمية المحلية المشاركة بين القطاع العام والقطاعات الاخرى (القطاع التعاوني ، القطاع الخاص) لتنفيذ الاستراتيجية التي تهدف الى الاستخدام الاكفأ والأكثر تنافسية للموارد المتاحة محلياً بهدف توفير فرص عمل لائقة وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي واستدامته في المجتمع المحلي . اذ اثبتت التجارب الدولية انه لا يمكن ان يستمر اعتماد التنمية المحلية على التدخل والمساندة الحكومية فقط ، و يستطيع القطاع التعاوني ان يكون احد المحركات الرئيسية للتنمية المحلية الى جنب القطاع العام والخاص.

قد تساهم الحكومة في مساندة المراحل الاولية للتنمية المحلية ، لكن استمرار التنمية المحلية لابد وان يكون مدفوعاً بقوى السوق ، وهنا يأتي الدور الحيوي للقطاع التعاوني في تحقيق التنمية المحلية من خلال زيادة معدلات النشاط الاقتصادي وتوفير فرص عمل للمواطنين ، كما يساهم في رفع مستوى وكفاءة الخدمات العامة خاصة في مجال البنية الاساسية والمرافق العامة بهدف تحسين نوعية الحياة ، بعد ان

This is an open access article under the CCBY license CC BY ٤,٠ Deed | Attribution ٤,٠ International |
Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/٤,٠/

شكلت الحركة التعاونية على المستوى العالمي مدخلا فعالاً لعلاج اختلالات اقتصاد السوق ، وادت دورا مؤثرا في مواجهة التحديات والعوائق التي واجهت المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وساهمت في استحداث وخلق فرص عمل جديدة في ظل ارتفاع معدلات البطالة والفقر.

اهمية البحث : تنبع اهمية الدراسة من اهمية القطاع التعاوني وما يمكن ان يؤديه من دور فعال في جميع مجالات الحياة (الاقتصادية و الاجتماعية وحتى السياسية) ، من خلال الاسهام في تحقيق النمو الاقتصادي وحل الكثير من المشكلات الاقتصادية من خلال توفير فرص العمل والوحدات السكنية للمواطنين ومكافحة التضخم والكساد وغيرها .

هدف البحث: يهدف البحث الى محاولة تحليل للعلاقة بين التنمية المحلية والقطاع التعاوني ، لنبين دور هذا القطاع في عملية التنمية المحلية .

اشكالية البحث : على الرغم من الدور المهم الذي قام به القطاع التعاوني في دول العالم بصورة عامة والعراق بصورة خاصة قبل عام ٢٠٠٣ الا ان الحكومات المتعاقبة لم تعر اي اهتمام لهذا القطاع .

فرضية البحث : تعد التنمية المحلية عملية مشتركة تتضافر فيها جهود كافة الاطراف من مختلف القطاعات (العام ، التعاوني ، الخاص) ، من اجل تحفيز الانشطة الاقتصادية على المستوى المحلي . من هنا تأتي فرضية البحث بأن للقطاع التعاوني دوراً محورياً في تحقيق اهداف التنمية المحلية .

أولاً: القطاع التعاوني

١. مفهوم القطاع التعاوني

اقترن مفهوم التعاون منذ القدم بتبادل العون والمساعدة بين الفرد وغيره من الأفراد والجماعات ، ويمكن أن يعبر عنه بأنه : اتحاد قدرات وموارد كل فرد مع قدرات وموارد الآخرين لتحقيق الأهداف التي يسعى إليها المجموع .

أما التعاون ، بوصفه نظاماً اقتصادياً واجتماعياً حديثاً ، فهو نمط من أنماط التنظيم الإنساني الذي تتحد فيه مجموعة من الأشخاص تربطهم مصالح مشتركة ، يقوم على تجميع القدرات والإمكانات الشخصية والمادية ، على أساس من الطوعية والمساواة في الحقوق والواجبات ، ويعتمد أسلوب الإدارة الديمقراطية ،

This is an open access article under the CCBY license CC BY ٤,٠ Deed | Attribution ٤,٠ International |
Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/٤,٠/

ويسهم في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بهدف رفع مستوى حياة الأعضاء اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً . ومن الرواد الذين كان لهم الفضل في نشوء التعاون الحديث في أوربة والعالم إلى أفكار (روبرت أوين) ، (وهنري سان سيمون) [١].

٢. مبادئ واهداف التعاون

تعد مبادئ التعاون من اهم المميزات التي تميز التعاونيات عن باقي منظمات الاعمال ، والتي كانت ولا تزال حيوية ومتحركة ومتطورة ، وكونها تحدد هوية التعاونيات هي محل نظر مستمر من قبل التعاونيين في العالم ، وهذا ما دفع المؤتمر المئوي للتحالف التعاوني الدولي عام ١٩٩٥ ان يعتمد بياناً بشأن الهوية التعاونية والتي تضمنت مجموعة منقحة من المبادئ التعاونية التي تعطي منظوراً اشمل للتعاون [٢] وهي:

أ. العضوية الطوعية والمفتوحة

التعاونيات منظمات طوعية مفتوحة لجميع الاشخاص القادرين على استخدام خدماتها والمستعدين لقبول مسؤولياتهم كأعضاء ، دون تمييز قائم على اساس نوع الجنس او الاصل الاجتماعي او العرق او الرأي السياسي او الدين .

ب. الاشراف الديمقراطي من جانب الاعضاء

التعاونيات منظمات ديمقراطية يشرف عليها اعضاؤها الذين يستركون على نحو نشط في وضع سياستها واتخاذ القرارات الخاصة بها ، ويكون الاشخاص القائمون بمهام الممثلين المنتخبين مسؤولين امام اعضاء التعاونية ، ويتمتع اعضاء التعاونيات الاولية بحقوق متساوية في التصويت (على اساس قاعدة عضو واحد ، صوت واحد ، وتكون التعاونيات على سائر المستويات منظمة هي الاخرى بطريقة ديمقراطية).

---

(١) فتحي السروجي : اصلاح وتطوير القطاع التعاوني الفلسطيني ، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، فلسطين ، ٢٠١٥ ، ص٣٨ .

(٢) مكتب العمل الدولي : تعزيز التعاونيات ، ط ١ ، جنيف ، ٢٠٠١ ، ص ٩٧- ٩٩ .

This is an open access article under the CCBY license CC BY ٤,٠ Deed | Attribution ٤,٠ International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/٤,٠/

ت. **المشاركة الاقتصادية من جانب الاعضاء** : يسهم الاعضاء على نحو متساوٍ في رأسمال تعاونيتهم ويشرفون عليه بصورة ديمقراطية ، ويكون جزء من راس المال المذكور على الاقل ملكية مشتركة للتعاونية في العادة ، ويتلقى الاعضاء في المعتاد تعويضاً محدوداً ان وجد على رأس المال المكتسب كشرط للعضوية ويخصص الاعضاء الفوائض لتحقيق غرض من الاغراض التالية او لتحقيقها كلها وهي :

١) تنمية تعاونيتهم ، عند الاقتضاء عن طريق تكوين احتياطات يكون جزء منها على الاقل غير قابل للتقسيم .

٢) منح الاعضاء منافع تتناسب مع صفقاتهم مع التعاونية .

٣) دعم انشطة اخرى يوافق عليها الاعضاء .

ث. **الاستقلالية والاستقلال**

التعاونيات منظمات مساعدة ذاتية تتمتع بالاستقلالية ويشرف عليها اعضاؤها ، واذا عقدت اتفاقات مع منظمات اخرى بما في ذلك مع الحكومات ، او جمعت رأسمال من مصادر خارجية ، فأنها تقوم بذلك على اسس تضمن الاشراف الديمقراطي من جانب اعضائها والحفاظ على استقلاليتها التعاونية.

ج. **التعليم والتدريب والاعلام**

تقدم التعاونيات التعليم والتدريب لاعضائها وللمثلين المنتخبين وللمديرين وللمستخدمين بما يمكنهم من الاسهام بفاعلية في تنمية تعاونيتهم ، وهي تقدم المعلومات للجمهور العام (لاسيما الشباب وقادة الراي) عن طبيعة التعاونية ومنافعها .

ح. **التعاون بين التعاونيات**

تخدم التعاونيات مصالح اعضائها على نحو اكثر فاعلية وتعزز الحركة التعاونية عن طريق العمل معاً بجهود متضافرة من خلال الهياكل المحلية والوطنية والاقليمية والدولية .

خ. **الاهتمام بشؤون المجتمع المحلي** تعمل التعاونيات بهدف تحقيق تنمية مستدامة لمجتمعاتها المحلية عن طريق تطبيق سياسات يوافق عليها اعضاءها .

This is an open access article under the CCBY license CC BY ٤,٠ Deed | Attribution ٤,٠ International |
Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/٤,٠/

اهداف التعاونيات: قسم الباحثين اهداف التعاونيات الى قسمين هما:

- الاهداف الاقتصادية
- والاهداف الاجتماعية

جاءت بعض الاراء لترجح بان للهدفين نفس الاهمية ، وذهب اخرون الى وضعهم بشكل متسلسل دون تحديد اسبقية لهدف على الاخر ، وهناك من قسمهما الى اهداف رئيسية وثانوية ، ويمكن القول ان من اهداف التعاونيات انطلاقاً من الهدف الرئيسي ما يلي [١] :

أ. تحسين الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لمجموع الاعضاء

ب. تحسين دخل الفرد (اعضاء التعاونيات) من بشكل مباشر من خلال توفير فرص العمل والاجور العادلة

ج. زيادة الانتاج وتحسين نوعيته وتنظيم توزيعه ، وخصوصاً الحرفية منها .

د. توفير السلع لاعضاء التعاونيات بصورة خاصة والمجتمع بصورة عامة باسعار مناسبة.

هـ. تقديم افضل الخدمات لاعضاء التعاونيات ، في مجال السلع والخدمات ، بعيداً عن الغش والاستغلال مع مراعاة اولوية الشرائح الفقيرة .

و. الاستغلال الامثل للموارد المادية والبشرية .

ز. تنظيم تسويق الانتاج وتقليل دور الوسطاء

ح. احلال فكرة التضامن محل فكرة التنافس في الحياة الاقتصادية ومحاربة الاستغلال

ط. خلق روح المنافسة الايجابية ضمن روح التعاون نحو الاداء الافضل في النوعية والكمية بين اعضاء التعاونيات من جهة ، وبينها وبين القطاعات الاخرى من جهة ثانية .

ي. تمويل المشاريع التعاونية المختلفة بالاعتماد على الذات ومساعدات الدولة والمنظمات الاقليمية والدولية وابعاد الرأسماليين المستغلين .

ك. خلق روح الاعتماد على النفس والمساعدة الذاتية وتنمية الثقافة الديمقراطية بالاعتماد على مبادئ التعاون .

---

(١) كمال حمدي ابو الخير : الثورة الادارية ومشكلات التعاون ، دار الجبل للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ١٠٩ . وكذلك رسول راضي حربي : النظم النظم الاقتصادية ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٩١ ، ص ١٤٣ .

This is an open access article under the CCBY license CC BY ٤,٠ Deed | Attribution ٤,٠ International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/٤,٠/

ل. تمتع القوى الاقتصادية الصغيرة (الجمعيات التعاونية) بمزايا القوى الاقتصادية الكبيرة دون ان تفقد الاولى ذاتيتها او كيانها او استقلالها سواء كانوا مستهلكين او منتجين او مسوقين .

فضلاً عن الاهداف المذكور هناك هدف اخر يستهدفه القطاع التعاوني هو ، تثقيف وتدريب اعضاء التعاونيات على النشاط التعاوني ، كذلك رفع مستوى الاعضاء الثقافي والعملي والاجتماعي انطلاقاً من المقولة التعاونية " اعداد التعاونيين قبل اعداد التعاونيات " والمستمدة من رواد الاتجاه التعاوني في اوربا خلال القرن التاسع عشر ، والذين كانوا ينظرون الى التعاون بوصفه اتجاهاً اولاً ، ثم اقتصادياً ثانياً ، والذي يهدف الى تعريف اعضائه بالوسائل والطرق التي تساعدهم على تحسين ورفع مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية [١] .

٣. **أنواع الجمعيات التعاونية:** يمكن تقسيم الجمعيات التعاونية إلى الأنواع التالية[٢]:

أ. **الجمعيات التعاونية الاستهلاكية:** وهي الجمعيات التي يؤسسها مجموعة من الأفراد تجمعهم مصلحة مشتركة بصفتهم مستهلكين بهدف شراء السلع والمواد وبيعها للأعضاء بأسعار معتدلة وبمواصفات جيدة بعيداً عن الغش والتلاعب بحيث يتم توزيع صافي الربح وفق نسب محددة بموجب القانون ، على أن يخصص القسم الأكبر من الربح الصافي عائداً على المعاملات (أي يوزع بحسب مشتريات كل عضو في الجمعية) .

ويمكن أن يندرج تحت هذا النوع من الجمعيات:

- الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض تمارس نشاطات متنوعة (استهلاكية وخدمية وإنتاجية وتسليفية).
- الجمعيات المدرسية التي تؤسس في المدارس لتلبية احتياجات طلبة المدارس من القرطاسية وبعض المأكولات المحضرة مسبقاً.

ب. **الجمعيات التعاونية الإنتاجية:** وهي الجمعيات التي يؤسسها الأعضاء بصفتهم منتجين زراعيين أو صناعيين أو حرفيين بحيث يتم توزيع صافي الأرباح بحسب ما يقدمه كل عضو من عمل ويمكن أن تكون [٣] :

---

(١) عبد الحميد المنيزع ، وكمال محمد العتر : معالم رئيسية في قواعد وتنظيم الاتجاه التعاوني ، دار المطبوعات الجديدة ، القاهرة ، د . س ، ص ١٥٣ .
(٢) قانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ ، جمهورية مصر العربية .
(٣) قانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٩٨ ، جمهورية اليمن.

This is an open access article under the CCBY license CC BY ٤,٠ Deed | Attribution ٤,٠ International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/٤,٠/

- جمعية إنتاجية زراعية : إذا كان نشاطها الأساسي في الإنتاج الزراعي.
- جمعية إنتاجية صناعية : إذا انصب نشاطها على إنتاج مواد مصنعة.
- جمعية تعاونية حرفية : إذا كان أعضاؤها من المشتغلين بحرفة معينة، كصانعي الأحذية، وفي هذا النوع من الجمعيات يوزع الربح بين الأعضاء بنسبة ما قدم كل عضو من حصص في رأس المال أو ما قدم من المواد الأولية.

ج. **الجمعيات التعاونية الخدمية:** وهي التي تقدم الخدمات لأعضائها ومن أهم هذه الجمعيات[١]:

- الجمعيات التعاونية للادخار : وتقوم بتجميع الاشتراكات الشهرية من الأعضاء وتسليمها لهم وفق جدول أولوية يتفق عليه الأعضاء أو تقوم بتوزيع الأموال بعد مدة معينة.
- الجمعيات التعاونية للتأمين : وتكون مهمتها تجميع الاشتراكات الشهرية أو السنوية في صندوق الجمعية ثم تقوم بدفع تعويضات لمن يصيبهم ضرر نتيجة حدوث الأخطار التي تهددهم. وفي مثل هذا النوع من الجمعيات يكون للعضو صفة المؤمن والمؤمن له في الوقت نفسه وإذا زاد شيء في رصيد الصندوق بعد دفع التعويضات يمكن توزيعه على الأعضاء أو تدويره للعام القادم.
- الجمعيات التعاونية للنقل : وهي الجمعيات التي توفر خدمات النقل للأعضاء وغيرهم باستثمار وسائط النقل المخصصة للركاب أو لنقل البضائع.
- الجمعيات التعاونية للتسليف : ويكون غرضها توفير القروض لأعضائها وبشروط ميسرة لقاء فائدة منخفضة.
- الجمعيات التعاونية الخيرية : وهي التي تقوم بتقديم المساعدات للفقراء والمحتاجين ويتكون رأس مالها ومواردها من التبرعات وأموال الزكاة وغير ذلك من الموارد الناتجة عن أعمال البر والإحسان.

د. **الجمعيات التعاونية الاسكانية** : وهي التي تقوم ببناء المساكن التعاونية وتسليمها للأعضاء بسعر الكلفة [٢] .

هـ. **الجمعيات التعاونية الزراعية** : تتولى عمليات توريد وسائل الانتاج اللازمة لاعضائها فضلاً عن خدمات التمويل والتسليف والارشاد والتأمين ثم تتولى ايضاً عمليات تسويق المنتجات الزراعية التعاونية [٣] .

---

(١) قانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٩٨ ، جمهورية اليمن.
(٢) قانون رقم (١١٠) لسنة ١٩٧٥ ، جمهورية مصر العربية .
(٣) قانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٩٨ ، جمهورية اليمن.

This is an open access article under the CCBY license CC BY ٤,٠ Deed | Attribution ٤,٠ International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/٤,٠/

ثانياً: التنمية المحلية

١. مفهوم التنمية :

تعد التنمية من أكثر المفاهيم الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية و البشرية اتساعاً في العصر الحالي و لاسيما في دول العالم الثالث أو بما يعرف الدول النامية ، التي اتخذت منها منهجاً للتقدم و الرقي و التخلص من آثار التخلف ، و اللحاق بركب حضارة العصر ، فالتنمية عملية شاملة متكاملة تتضمن كافة الجوانب و من أجل تقديم تعريف شامل لها يجب التطرق لها من جانبين اثنين هما على التوالي :

أ. التنمية لغةً : "اشتقت من النماء: الزيادة ، ونمي: زاد وكثر" (١).

ب. التنمية اصطلاحاً :

تعريف هيئة الأمم المتحدة : تعرف التنمية على أنها " العملية التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي و الحكومات لتحسين الظروف الاجتماعية و الاقتصادية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمم و الإسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن" (١).

كما يقصد بالتنمية " إحداث تطور في مجال ما بواسطة تدخل أطراف و استعمال أدوات من أجل الوصول إلى التطور و الرقي" ، إذن التنمية" هي عبارة عن عملية تدخلية أو هي تدخل إداري من قبل الدولة و هي تحقيق زيادة تراكمية سريعة في الخدمات وهي كذلك تغيير ايجابي يهدف إلى نقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل"

وهناك من يذهب الى تعرف التنمية على" أنها الاستثمار الأمثل للموارد المجتمع المتاحة البشرية منها و الطبيعية" ، فإذا كان الهدف هو التنمية الاجتماعية فإن التركيز على الجوانب الاجتماعية و الثقافية و تنمية الإنسان اجتماعيا و ثقافياً يصبح هو الأساس و ذلك من خلال المؤسسات التربوية في المجتمع ، مثل الأسرة و المدرسة وغيرها. أما إذا كان الهدف هو التنمية الاقتصادية ، فإن القائمين عليها يركزون على صناعة الإنسان المنتج و استثمار موارد المجتمع الطبيعية المتاحة بشكل أمثل و منظم وذلك لتحقيق المنفعة المباشرة للفرد و المجتمع (٢).

---

(١) عبد الرحمن العيسوي، الاسلام والتنمية البشرية ، المكتب العربي الحديث، جامعة الاسكندرية، مصر، ط١، ٢٠٠٢م، ص١٦.
(٢) عبد الرحمن العيسوي، الاسلام والتنمية البشرية ، ص١٥

This is an open access article under the CCBY license CC BY ٤,٠ Deed | Attribution ٤,٠ International |
Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/٤,٠/

٢. مفهوم التنمية المحلية

تعد التنمية هدفاً أساسياً تسعى جميع الدول والحكومات إلى تحقيقها، وذلك لما تكتسيه من أهمية بالغة في التأثير على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية منها بصفة خاصة. ووفقاً لهذه الأهمية كانت التنمية ولا تزال الشغل الشاغل للعديد من المفكرين من اقتصاديين واجتماعيين، وكذلك رجال السياسة في تبني الأساليب والمناهج اللائقة والمؤدية إلى التجسيد الفعلي لأهداف التنمية . ويرجع الاهتمام المتزايد لموضوع التنمية إلى حجم الهوة الإنمائية بين الدول المتقدمة والمتخلفة والتي نتج عنها سياسة الهيمنة والتبعية التي فرضتها الدول المتقدمة على حساب الدول المتخلفة، مما جعل هذه الأخيرة تسعى إلى تحقيق تنمية تضمن لها استقراراً اقتصاديا واجتماعياً وسياسياً [١].

نظراً لاختلاف الرؤى والمنطلقات الفكرية للباحثين والمفكرين الذين تناولوا مفهوم التنمية المحلية أو ما يصطلح عليها بتنمية المجتمع المحلي ، أدى إلى تعدد وتنوع التعاريف الخاصة بها والتي يمكن ذكر البعض منها:

تعرف التنمية المحلية على أنها: "عملية لتشجيع أبناء المجتمع المحلي على اتخاذ خطوات تجعل حياتهم المادية والروحية أكثر معنى معتمدين في ذلك على أنفسهم، لمعالجة مشاكلهم".

يرتكز هذا التعريف على العناصر التالية:

أ. هي عملية تتسم بالاستمرارية وليس مجرد حادث مؤقت.

ب. تركز على العنصر البشري.

ج. مدخل ديناميكي لمواجهة المشاكل.

كما يعرف التنمية المحلية على أنها :" عبارة عن عملية تشاركية بين الأفراد على المستوى المحلي والحكومة في مختلف المجالات لتحسين مستوى معيشتهم وتحسين نوعية الحياة التي يعيشونها".

وتعرف أيضاً : "هي عملية تنويع وأثراء الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في إقليم ما من خلال تعبئة وتنسيق الموارد والطاقات والناتجة عن جهود شعبها"

---

(١) خميس خليل ، مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية ، مقال منشور بمجلة الباحث، العدد ٠٩، سنة ٢٠١١، ص ٢٠٣.

This is an open access article under the CCBY license CC BY ٤,٠ Deed | Attribution ٤,٠ International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/٤,٠/

وأخيراً يمكن تعريفها :" هي العملية التي من خلالها يتم التركيز على الجوانب الاجتماعية والاقتصـــادية والبيئية والمبادرات المتعددة لتحســـين ظروف الحياة من خلال الاكتفاء الذاتي الذي يقوم على التنويع والتكامل بين الأنشطة" [١].

٣. أنواع التنمية المحلية:

للتنمية المحلية أنواع عدة نذكر منها ما يأتي:

أ. التنمية البشـــرية:" هي العملية التي من شـــأنها تحويل حياة الإنســـان تحويل عميق حســـب اختصاصاتها وميادينها مع مواجهة كافة التحديات المختصة في ذلك"

ب. التنمية الشـــاملة:" هو المفهوم الذي يشـــمل كافة الأبعاد الســـياســـية والاقتصـــادية والاجتماعية وتكنولوجية وبيئية أيضاً".

ج. التنمية القومية: هو الخطاب القومي الذي من شـأنه أن يعمل على اسـتنهاض الإنسـان وتعريفه على التحديات التي يواجهها في حياته، لكن بغض النظر عن العوائق التي يواجهها في تغيير نمط التفكير العلمي الاستراتيجي على نحو قومي.

د. التنمية المستقلة: "هي إعطاء الاهتمام بإشباع حاجات الناس في اتخاذ القرارات المؤثرة التي تؤثر على حياتهم وحياة أولادهم من خلال إشراكهم إشراك فعال".

هـ. التنمية المسـتدامة: "هي تعني وجود معايير مقبولة تكفي لعيش حياة كل فرد دون إلحاق أضـرار بحاجات أجيال المستقبل" [٢].

٤. أهداف التنمية المحلية:

تهدف التنمية المحلية إلى إشـــباع الاحتياجات المتعددة والمتنوعة للأفراد، كما تســـعى إلى حل المشكلات التي تواجههم، وتحسين وتطوير مستوى معيشتهم، ويمكن إجمال أهداف التنمية المحلية فيما يلي:

---

(١) مغربي فريال، الديمقراطية التشاركية كألية لتحقيق التنمية المحلية، مقال منشور بمجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم الإسلامية، جامعة خضير، العدد ١٧، ٢٠١٧،ص٥٥٤ .

(٢) رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، ط، ٢٠١١م، ص٤٧٤ ـ ٤٧٥ .

This is an open access article under the CCBY license CC BY ٤,٠ Deed | Attribution ٤,٠ International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/٤,٠/

أ. تحقيق أكبر قدر من الاستثمار وتنمية جهود المواطنين في المجتمع وتأكيد استمراريتها ، وذلك عن طريق استخدام كل الموارد البشرية في المجتمع والعمل على تنميتها بالتعليم والتدريب والممارسة للقيام بالدور الأكثر فعالية وايجابية.

ب. تحقيق مستوى مادي في حياة المجتمع، ويتوقف مدى هذا التحسن وعمقه على استعداد أعضاء المجتمع لتبني المشروعات التي تقام في مجتمعهم؛ بالإضافة إلى تكوين خبرات ناجحة في مجالات عمل وادارة هذه المشروعات التي يقرها أعضاء المجتمع.

ج. زيادة وتنمية قدرات ومهارات المواطنين والسعي إلى تلبية احتياجاتهم والعمل على تحديد مشكلاتهم وتحقيق مستوى لائق للعيش اقتصادياً واجتماعياً.

د. تقديم الخدمات الفنية المعونة الفنية والإدارية لمواطني المجتمع المحلي بطرق تساعد على زيادة المشاركة والمبادرة في التصدي للمشكلات المحلية(١).

هـ. دمج وسائل البيئة والاقتصاد مع صنع القرار بحيث يتم تغيير الاتجاهات والأهداف والإجراءات على كل المستويات المحلية والإقليمية بالقدر الذي يضمن بقاء الإنسان والطبيعة (٢).

٥. **ركائز التنمية المحلية** تتلخص ركائز التنمية في الآتي :

أ. المشاركة الشعبية: وهي إسهام أفراد المجتمع المحلي تطوعا واختيار في أعمال التنمية حيث تعبر عن احتياجاتها الفعلية و توجيه الجهود الحكومية نحو المشروعات التنموية الضرورية وذلك باعتبار التنمية المحلية العملية التي تتضافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية والعمل على تكامل هذه المجتمعات في حياة الأمم وتمكينها من الإسهام إسهاما كاملا في التقدم القومي(٣).

وتعرف المشاركة الشعبية بأنها" العملية التي من خلالها يلعب الفرد دوار في الحياة السياسية و الاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وانجاز الأهداف" (٤).

---

(١) رحماني موسى، السبتي، وسيلة تمويل التنمية المحلية المستدامة من منظور اسلامي، مقال منشور بمجلة العلوم الانسانية، العدد ٢٣، نوفمبر ٢٠١١، ص ٢٩٥

(٢) خميس خليل، مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية، مصدر سابق، ص٢٠٤

(٣) علي عباس، الرقابة الإدارية في منظمات الأعمال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، ط١، عمان، الأردن، ٢٠٠٨م،ص٢٠

(٤) المصدر السابق نفسه :ص٢٠.

This is an open access article under the CCBY license CC BY ٤,٠ Deed | Attribution ٤,٠ International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/٤,٠/

إن مشـاركة المواطن في عملية التنمية المحلية عملية ضـرورية بل وأسـاسـية لتحقيق النتائج و بلوغ الأهداف المرجوة، وتكمن أهمية المشاركة الشعبية في النقاط التالية:

أ. يعتبر المواطن المحلي أكثر حساسية من غيره لما يصلح لمجتمعه وحاجته.

ب. تمكن المشـاركة الشـعبية من اكتشـاف المشـاكل المتعددة التي يعاني منها الأفراد والتي يصـعب العمل على حلها عن طريق الموظفين في الإدارة المحلية.

ت. إن اشتراك الأفراد في عمليات التنمية يؤدي إلى مساندتهم لها والاهتمام بها مما يجعلها أكثر ثباتا و أعم فائدة.

ث. في المشاركة الشعبية مساندة حقيقية للإنفاق الحكومي.

ج. الحكومة لا تسـتطيع أن تقوم بجميع الأعمال والخدمات ودور المشـاركة الشـعبية دور تدعيمي وتكميلي للجهد الحكومي وهو ضروري للخطة الإنمائية.

ح. المشاركة الشعبية من خلال الهيئات والمجالس المحلية يمكن أن تقوم بدور الرقابة والضبط وهذا أمر ضروري يساعد الحكومة على اكتشاف نقاط الضعف وتقليل الأخطاء.

خ. اشـتراك أعضـاء البيئة المحلية في التفكير ، والعمل على وضـع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم وذلك عن طريق إثارة الوعي بمسـتوى أفضـل من الحياة تتخطى حدود حياتهم التقليدية ، وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة ، وتدريبهم على اسـتعمال الوسـائل الحديثة في الإنتاج ، وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصـادية والاجتماعية مثل الادخار والاستهلاك. إن المشكلة الحقيقية التي تواجه عمليات التنمية في المجتمعات النامية هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لها ، وعدم اشتراك الأهالي مع السلطات العامة في برامجها ، ذلك لأن جمود تراكيبها الاجتماعية والاقتصـادية تقف أمام التحديدات والتغيرات التي تتناول في كثير من الأحيان قيمهم وتقاليدهم.

ب. تكامل مشروعات الخدمات و التنسيق بين أعمالها بحيث لا تصبح متكررة أو في حالة تضاد . وأيضا إحداث هذا التكامل بين المشروعات التي أقيمت أساسا لحل وعلاج مشكلات المجتمع [١].

(١) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية والاتجاهات المعاصرة وبحوث العمل وتشخيص المجتمع، دار الوفاء، الاسكندرية، مصر، ط١، ٢٠٠٥ن،ص٤٧ .

This is an open access article under the CCBY license CC BY ٤,٠ Deed | Attribution ٤,٠ International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/٤,٠/

ج. الإسراع بالوصول إلى النتائج المادية الملموسة للمجتمع ويرى بعض العاملين في ميدان التنمية أن يكون المدخل إلى هذا الميدان ممثلا في برامج تتضمن خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية والإسكان واذا حدث وبدا المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية ، فيجيب اختبار تلك المشروعات ذات العائد السريع، وقليلة التكاليف ما أمكن ، والتي تسد في الوقت نفسه حاجة اجتماعية قائمة . وترجع هذه القاعدة إلى عامل جوهري وهام في العمل الاجتماعي وهو كسب ثقة أبناء المجتمع ولا يمكن الحصول على الثقة بدون أن يشعر أبناء المجتمع بان هناك فائدة أو منفعة ملموسة يحصلون عليها من إجزاء إقامة مشروع اجتماعي أو اقتصادي في مجتمعهم. إذن فالثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية المحلية مطلب ضروري وجوهري لإنجاحها. والعقبة التي يواجهها المسؤولون عن التنمية الاجتماعية المحلية تكمن في مقاومة المجتمع المحلي للأفكار الجديدة . ومتى قامت الثقة في العاملين ببرامج التنمية تم كل شيء دون مقاومة وسهلت عملية الاقتناع وأمكن اقتصاد وقت وجهد كبيرين [١].

د. الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع سواء كانت مادية أو بشرية . ويؤدي ذلك إلى نفع اقتصادي من حيث التقليل من تكلفة المشروعات ويعطيها مجالات وظيفية أوسع .

وتعد عملية الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع من أساليب التغيير الحضاري المقصود باعتبار أن ذلك يتم عن طريق إدخال الأنماط الحضارية الجديدة من خلال الأنماط القديمة وذلك باستخدام الموارد المتاحة في المجتمع . [٢] .

ثالثاً: العلاقة بين القطاع التعاوني والتنمية المحلية

يشكل القطاع التعاوني أهمية بالغة في حياة الناس في الدول كافة، افراداً ومجتمعات محلية، ولاسيما المناطق التي تعاني من ارتفاع البطالة والفقر، اذ يعد القطاع التعاوني القطاع الثاني للتنمية المحلية، وهو محرك أساسي للاقتصاد الاجتماعي، وذلك لقدرته على استقطاب مساهمة التعاونيين واستثمارها، وتشغيل الأيادي العاملة، الأمر الذي يجعل منها وسيلة من وسائل تنمية المجتمعات المحلية، ويساهم في تنظيم الجهود وتركيزها.

(١) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية والاتجاهات المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص٤٧ .
(٢) أحمد مصطفى خاطر، مصدر سبق ذكره ، ص٤٨

This is an open access article under the CCBY license CC BY ٤,٠ Deed | Attribution ٤,٠ International |
Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/٤,٠/

وزيادة الإنتاج من ناحية الكم والكيف، وتحسين النوعية وزيادة التنافسية، والاستفادة من وفورات الحجوم الاقتصـادية والإنتاج الكبير بالإضـافة الى المسـاهمة في معالجة ظاهرتي الفقر والبطالة، وتوفير التعليم والتدريب، وتعزيز الأمن الغذائي والاهتمام بالمجتمع الحاضن للتعاون [١].

رابعاً: القطاع التعاوني ودوره في التنمية المحلية

جاء في بيان الحلف التعاوني الدولي في مؤتمره المئوي المنعقد في مانشستر في المملكة المتحدة في ايلول ١٩٩٥ بشأن هوية التعاونيات ذكر مجموعة من المرجعيات الارشادية مستنداً في ذلك الى منظور فلسفي قائم على الاحترام التام لكل كائن بشري ، وعلى الاعتماد في قدرته على تحسين نفسه اقتصادياً واجتماعياً بمساعدة ذاتية متبادلة واعتمد البيان تعريفاً للتعاون جاء فيه "ان التعاونية رابطة مستقلة من اشخاص اتحدوا طوعياً لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة وذلك لتحقيق تطلعاتهم عن طريق مشروع ذي ملكيه مشتركة خاضعة لمراقبة ديمقراطية ، كما تقوم التعاونيات على قيم المساعدة الذاتية والمسؤولية اتجاه النفس والديمقراطية والمساواة والعدالة والتضامن ، ويؤمن اعضاء التعاونيات وفقاً لتقليد مؤسسيها بالقيم الاخلاقية المتمثلة بالنزاهة والانفتاح والمسؤولية الاجتماعية" .

سلمت الامم المتحدة بقرارها (١٣٣/ ٦٨) في ١٨ كانون الاول ٢٠١٣ ، بأن التعاونيات بمختلف أشكالها تساهم في مشاركة الناس كافة على أتم وجه ممكن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فضلاً عن دور التعاونيات باعتبارها مؤسسات أعمال مستدامة وناجحة تساهم بشكل مباشر في توفير فرص عمل والقضاء على الفقر، وفي المساواة والإدماج الاجتماعي وتمكين الناس ، وذلك عبر خلق الوسائل المادية والمالية التي يمكن عن طريقها المساهمة في إنجاز البرامج الاستثمارية للمجتمع ، كما يمكنها أن تقوم بأدوار فعالة في مجالات مثل التنمية الزراعية والريفية وتحديث الزراعة، وفي حل مشكلة الإسكان وتوزيع السلع الاستهلاكية في المناطق النائية ، فضلاً عن انها أداة فعالة للتغلب على مشاكل شرائح اجتماعية كثيرة في المجتمع مثل المعاقين والمرأة القروية كوسيلة لدمج هذه الفئات في الحياة الاجتماعية وتعظيم الاستفادة من جهودهم [٢] .

---

(٣١) د. عبد الفتاح محمد شلبي، قطاع التعاون نظام اقتصادي اجتماعي تضامني يوازن بين المصالح والقيم الانسانية، مقال منشور بمجلة الباحث، العدد ٢٣، ٢٠٢٢،ص١٤ .

(٢) كلاريتي ، الوكالة الامريكية للتنمية الدولية : تمكين (تطوير التعاونيات) مبادئ اعادة التشكيل القانوني ، ٢٠٠٦ ، ص١١ ، للمزيد ينظر الى الرابط www.ocdc.coop/clarity/default.htm.

This is an open access article under the CCBY license CC BY ٤,٠ Deed | Attribution ٤,٠ International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/٤,٠/

كما أعطى المجتمع الدولي أهمية بالغة لهذه الآلية، حيث أصدرت منظمة الأمم المتحدة بتاريخ ١٩ كانون الاول ١٩٩٢ قرار رقم ٤٧/٥٠ تحت عنوان " دور التعاونيات في ضوء الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة " تضمن إعلان أول يوم سبت من تموز يوما دوليا للتعاونيات، كما أعلنت هذه المنظمة سنة ٢٠١٢ سنة دولية للتعاونيات وذلك إقرارا منها بأهمية مشاركة هذه المؤسسات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحد من الفقر وخفض معدلات البطالة ، وتحقيق الاندماج الاجتماعي ، وكذلك لتشجيع الحكومات على إشراك التعاونيات في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وأخذها بعين الاعتبار عند دراسة الاستراتيجيات الإنمائية والوطنية وتعزيز دورها من خلال الوكالات الحكومية والمنظمات الوطنية الممثلة للتعاونيات. اذ ان القطاع التعاوني يمكن أن يؤدي دورا مهما في مسيرة الإصلاح والتحديث لا بل يمكن أن يشكل برنامجا للإصلاح الاقتصادي بحد ذاته ، اذ يعد احد الحلول المطلوبة للاقتصاد الانتقالي الذي يمر به العراق والحل الوسط الذي يحافظ على السمات الاقتصادية السابقة من ملكية عامة بمال عام إلى ملكية جماعية بمال خاص ، وسيكون العون الأساسي لحل كثير من المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية و الخدمية حيثما توفر جهد أو مال أو كلاهما لتوظيفهم في خدمة الاقتصاد و المجتمع ضمن الخطة التنموية العامة ، كما يساعد في توفير حياة سياسية افضل للمجتمع من خلال تعزيز قيم ومبادئ الديمقراطية في المجتمع [١] .

وبما ان حل مشكلة التنمية و مسألة الإنتاج و الاستجابة لمتطلبات الخدمة العصرية الملحة ومسايرة ظروف العصر تستدعي الاستفادة من كل جهد و جمع كل مدخرات الوطن لتحقيق متطلبات و حاجات المواطنين ، و لن يكون ذلك إلا بالاستفادة من كل الجهود و حشد جميع المدخرات ضمن نظام أو نهج مقبول لدى معظم المواطنين و يتفق مع ميولهم الفطرية وحاجاتهم الأساسية و أكثر ما يكون ذلك ملائمة للواقع هو من خلال النهج التعاوني الذي يتلاءم مع كافة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ويساهم في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بكافة صورها ، والنهج التعاوني كتنظيم جماهيري يجمع بين هدفي

(١) راضية اسمهان خزاز ، و منير رحماني : التعاونيات كالية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي المدمج والرفاهية الاجتماعية (حالة المغرب) ، مجلة ابعاد اقتصادية ، العدد ٢ ، المجلد ، ١١ ، ٢٠٢١ ، ص٦١١ .
(٢) ينظر الى جوين سوينبر واخرون : دراسة مشتركة صادرة عن البنك الدولي و بيرتلزمان ستيفتانج ، التنمية الاقتصادية المحلية (دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها) ، ٢٠٠٤ ، على الرابط الالكتروني ، https://web.worldbank.org/archive/website/WEB/PDF/LED_PRIM.PDF

This is an open access article under the CCBY license CC BY ٤,٠ Deed | Attribution ٤,٠ International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/٤,٠/

الاقتصاد و الاجتماع ليوظفهم في خدمة الجماعات البشرية [١] ، والذي يتمتع بسمات أساسية كثيرة و كبيرة تؤهله لذلك أهمها [٢]:

١. غايته الأساسية الإنسان لذلك فهو يجتمع مع كافة الأفكار والمبادئ السياسية والاجتماعية والاقتصادية في بناء الوطن .

٢. أنه في ميزاته يجمع بين قدرات القطاع العام كقوة اجتماعية و اقتصادية و بين مرونة القطاع الخاص كحركة إنسانية قادرة على العطاء .

٣. استجابة التنظيم التعاوني لجميع متطلبات العمل العصري و جميع فروع الاقتصاد و الاجتماع بصرف النظر عن نوعها و حجمها و أنماط العمل فيها .

٤. أن الإنسان التعاوني في سعيه لإنجاح جمعيته لا ينسى نفسه و لا ينسى الآخرين من حوله و لذلك يضع نصب عينه دائماً شعار التعاون (الفرد في خدمة الجماعة و الجماعة في خدمة الفرد).

٥. إن التعاون كنظام اجتماعي و اقتصادي يهدف إلى تقديم أفضل الإنتاج و الخدمات بأعلى المواصفات و أقل الأسعار .

٦. إن النظام التعاوني في سعيه نحو تحقيق المستوى الاقتصادي و الاجتماعي اللائق لجميع منتسبيه يجعل المساواة بينهم في الحقوق و الواجبات من المسلمات و البديهيات التي يفخر بها كل تعاوني و تعززها الديمقراطية التعاونية و تحميها الرقابة الذاتية الفعالة من الهيئات التعاونية المتخصصة.

٧. إن النظام التعاوني في سعيه نحو تقديم أفضل المنتجات و الخدمات بأقل الأسعار لا ينسى من حوله مادياً و فكرياً و لذلك يوظف جزءاً من العائد (الأرباح) لتحسين منطقة عمل التعاونية و الإنفاق على الثقافة و التدريب و يجعل من هذا القطاع حلقة بحث مستمرة .

---

(١) سامح سعيد عبد : نشوء وتاريخ الحركة التعاونية وتطورها ، مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي ، ٢٠١٥ ، ص ٧ – ٩ .

This is an open access article under the CCBY license CC BY ٤,٠ Deed | Attribution ٤,٠ International |
Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/٤,٠/

والأهم من ذلك كله أن هذا القطاع بكل سماته و صفاته قادر على [١]:

١. تحقيق نسبة عالية التنمية بكافة صورها (سكنية ، اقتصادية ، خدمية ، صناعية ، سياحية) بأموال التعاونيين مما يوفر مبالغ كبيرة يمكن أن تستثمرها الدولة في مجالات أخرى .

٢. يبقى تحت إشراف الدولة الإدارية وبما لا يتناقض مع حريته في إدارة تنظيماته التعاونية ويحقق سياستها في التنمية و تحقيق الرفاه الاجتماعي و الاقتصادي للمواطن .

٣. يحقق دخلاً معقولاً للعضو في هذا القطاع يساهم في رفع مستوى المعيشة للفرد .

٤. الاستفادة القصوى من المدخرات الفردية المحلية مهما كانت قليلة وإبعادها عن خطر وضعها في استثمارات غير مأمونة واستثمارها في جمعية تعاونية مما يؤدي إلى دخولها ضمن الاستثمارات الاقتصادية بدلاً من تجميدها مما يؤدي إلى تحسين الوضع الاقتصادي ودخول الأموال في الدورة الاقتصادية .

٥. يخلق فرص عمل جديدة تساهم في رفع مستوى الدخل الفردي للمواطنين ويخفف كثيرا عن الدولة (القطاع العام) مهمة خلق فرص عمل سنويا بما يتطلب ذلك من نفقات مادية .

٦. يساهم في البناء الاقتصادي من خلال دخوله كقطاع هام في سياسة التعددية الاقتصادية بحيث تصبح على الشكل التالي :

أ. القطاع العام .

ب. القطاع التعاوني .

ت. القطاع المشترك .

ث. القطاع الخاص .

(٢) للمزيد الاطلاع على تقرير دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية، تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة، الموقع الالكتروني للاتحاد العام للتعاونيات. www.ica.coop

This is an open access article under the CCBY license CC BY ٤,٠ Deed | Attribution ٤,٠ International |
Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/٤,٠/

وسيكون له دور فعال في تلك السياسة من خلال السمات التي يتمتع بها من المرونة و العلمية و الحس الوطني .

٧. يساهم في تحقيق سياسة الدولة الخارجية عربياً و دولياً من خلال الاتحاد التعاوني العربي و التحالف التعاوني الدولي ويستطيع التعاون المساهمة في التكامل الاقتصادي العربي من خلال تحقيق سوق تعاونية عربية متكاملة بالاستفادة من اتفاقيات مناطق التجارة الحرة العربية والسوق العربية المشتركة والمشاريع التعاونية العربية المشتركة وتنشيط استقطاب رؤوس الأموال الوطنية والعربية والأجنبية .

إن القيمة الاجتماعية للقطاع التعاوني ودوره في التنمية تتضح من الاغراض القريبة والطويلة الاجل ، فهو ينظم الافراد ويوحدهم في كيان مترابط ذات اهداف محددة ، يدرك مشاكله ويعمل على حلها ، ويدرك مصالحه ويعمل على تحقيقها والدفاع عنها . كما انه يعنى بالمواطن وصحته ومسكنه ، كل ذلك عن طريق احداث واساليب ومشروعات تقوم بها الجمعية التعاونية معتمدة على اعضائها ومواردها الذاتية بالدرجة الاولى [١] .

واذا كانت التنمية ما هي الا التغيير الاقتصادي – الاجتماعي الذي يستهدف زيادة مستويات الرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والرضاء النفسي لسكان المجتمع على مر الزمن، بما يصبح التعاون – بصفته احد صيغ التغير الاجتماعي – وسيلة لتحقيق التنمية ، والتغيرات المطلوبة احداثها لتحقيق تلك التنمية المتواصلة بها والتعجيل بحدوثها [٢] .

اذ تشير تقارير التحالف التعاوني الدولي الى قدرة القطاع التعاوني على خلق فرص عمل وبصورة مرنة في اقتصاد مستدام ورفع مستوى المعيشة للافراد العاملين في هذا القطاع ، وعلى وجه التحديد تشير البيانات الى ان القطاع التعاوني توظف ١٢% من العاملين في اقتصاديات الدول العشرين العظمى . كما تشير البيانات الى ان القطاع التعاوني يولد فرص عمل سواء بوقت كامل او جزئي لحوالي ٢٥٠ مليون شخص حول العالم ، ففي فرنسا توفر ٢١ الف تعاونية حوالي مليون فرصة عمل ، ويمثل هذا ٣,٥% من

---

(١) محمود منصور عبد الفتاح واخرون : التعاونيات الخليجية " تاريخ ومستقبل" ، سلسلة الدراسات الاجتماعية ، العدد ٧٣ ، البحرين ، ٢٠٢١ ، ص٦٢ .

(٢) ينظر الى شريط عابد و بن الحاج جلول ياسين : دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية ، مجلة الاستراتيجيات والتنمية ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ولعوم التسيير ، العدد ١٠ ، الجزائر ، ٢٠١٦ ، ص٢١٢ .

This is an open access article under the CCBY license CC BY ٤,٠ Deed | Attribution ٤,٠ International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/٤,٠/

قوة العمل الفرنسية ، وفي كينيا يعتمد حوالي ٦٣% من السكان في معيشتهم على القطاع التعاوني ، اذ يعمل ٢٥٠ الف كيني في القطاع التعاوني او يحصلون على معظم دخلهم من هذا القطاع . وفي كولومبيا يزود القطاع التعاوني فرص العمل حوالي ١٣٨ الف عامل بصورة مباشرة ، فضلاً عن ٥٥٩ الف عامل بصورة غير مباشرة ، علماً ان هذا يمثل حوالي ٣,٧% من التشغيل في ذلك البلد . وفي الولايات المتحدة الامريكية يبلغ عدد التعاونيات ٣٠ الف تعاونية تشغل حوالي مليونين شخص ، اذ سجل الكثير من النجاح في المجالات الصناعية والإنتاجية والزراعية والخدماتية وتسويقية والاسكانية ....الخ، فالمشروع التعاوني يعد نموذجا للاستثمار الجماعي الاجتماعي ، وتتمثل مكوناته بالمؤسسات والجمعيات والاتحادات التعاونية باعتبارها مشاريع اقتصادية اجتماعية تدار بطريقة تعاونية وديمقراطية وهي ملكية جماعية خاصة لأشخاص يتحدون اختياريا كشركاء متعاونين [١] .

اذ يتمتع العمل التعاوني بمساحات واسعة في اقتصادات الكثير من الدول في العالم وخاصة دول ذات الاقتصاد المختلط ، وقد سجل نجاحات في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية ، ولاقتصاديات الدول الصاعدة ومنها الصين والهند والبرازيل وانتشر كنموذج ناجح يعبر عن هويتها الاقتصادية [٢] .

كذلك يساهم القطاع التعاوني في دفع عجلة التنمية والتطور والبناء لأي مجتمع ، فهي أحد السبل الناجحة للاستثمار الجماعي التي فتحت المجال أمام المواطنين من ذوي الدخل المحدود ، ومن أصحاب رأس المال الصغير ، والمشاريع الصغير ، ومتناهية الصغر والمبادرات الإنتاجية والريادية للاستثمار التعاوني بالمشاريع الجماعية ، بهدف تحسين أوضاعهم وظروفهم المعيشية من ناحية ، وبدعم الاقتصاد الوطني من ناحية أخرى ، وذلك بالتعاون والاستثمار في برامج التنمية والتطوير والبناء (كما اسلفنا) ؛ كالاستثمار الجماعي التعاوني في المجال الزراعي والحيواني (تعاونيات زراعية)، أو مجال بيع وشراء السلع الاستهلاكية (تعاونيات استهلاكية)، أو في مجال الانتاج والتسويق الصناعي (تعاونيات صناعية) ، أو بناء المساكن وبيعها ، أو توزيعها بين أعضاءها (تعاونيات إسكانية) ، أو في مجال الإنتاج الحرفي والصناعي (تعاونيات حرفية) ، أو في مجلات التسويق (تعاونيات تسويقية)، او العمل الالكتروني في ظل

---

(١) ينظر الى محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي : دور جديد للدولة لدعم التعاونيات ، الحوار المتمدن ، على الرابط الالكتروني ، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

(٢) محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي: دور التعاونيات النسوية في التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال الاستخدام الامثل للتمويل الاصغر ، المؤتمر الاقتصادي بجامعة الاحفاد ، درمان ، السودان ، ٢٠١١ . على الرابط الالكتروني ، https://www.findevgateway.org/ar/paper/٢٠١١/١٠-dwr-altawnyat-alnswyt-fy-altmkyn-alaqtsady-llmrat

This is an open access article under the CCBY license CC BY ٤,٠ Deed | Attribution ٤,٠ International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/٤,٠/

عالم القمة والتطور التكنولوجي....الخ ، وهناك أنواع ومجالات أخرى للعمل التعاوني تتسع لكل قطاعات العمل ، والتي يبني عليها اقتصاد تعاوني بديل يساهم في انعاش الحالة الاقتصادية للمجتمع ، فالمؤسسات التعاونية تؤسس لقاعدة اقتصادية بحاضنة شعبية مؤثرة وقوية ومنتجة نظراً لما تقوم به من دور فعال في خدمة المجتمع وأعضاءها وتحسين أوضاعهم المعيشية وظروفهم الحياتية والمالية ، فما تقوم به من تدخلات حقيقية ومنظمة فعالة تساهم في دعم الاقتصاد الوطني وتنسجم مع الاستراتيجية العنقودية في القطاعات المنتجة من خلال البرامج والانشطة التنموية والاستثمارات التعاونية الجماعية التي تمارسها في جميع القطاعات والمستويات والمجالات التنموية والإنتاجية [١].

القطاع التعاوني في العراق :

لا احد ينكر او يقلل من حجم المشكلات والتحديات التي تواجه القطاع التعاوني في العراق منذ بدايته الرسمية عام ١٩٤٤ بصدور قانون التعاون رقم (٢٧) والذي بدوره اسس دائرة التعاون في وزارة الاقتصاد ، وبموجب هذا القانون تأسس عدد من التعاونيات ، ثم صدرت قوانين اخرى للتعاون تولت تنظيم هذا القطاع والذي كان يمثل القطاع الثاني بعد القطاع العام (القطاع الحكومي) ، واخر هذه القوانين هو قانون التعاون رقم (١٥) لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته ، وهو القانون النافذ الى الان ، والذي اناط بالاتحاد العام للتعاون تنظيم وادارة القطاع التعاوني .

ان الفترة التي سبقت عام ٢٠٠٣ على الرغم من الكثير من المشكلات التي مر بها القطاع التعاوني من وجود نظام سياسي دكتاتوري فرض سيطرته على جميع مرافق الدولة ومن ضمنها الاتحاد العام للتعاون وتنظيماته ، وتعارضهن مع اهم مبادئ هذا القطاع ، واحد هذه المبادئ هي الادارة الديمقراطية ، الا انه حقق عدد من النجاحات ، وخصوصاً في مجالات خلق فرص العمل ، وتحسين المستوى المعيشي للكثير من اعضائه ، وتوفير السلع الاستهلاكية لهم ، وخدمات اخرى مثل المساهمة في الانتاج المحلي [٢]، كما بلغت ايرادات القطاع التعاوني في العراق لعام ٢٠٠٢ اكثر من (١٦) مليار دينار ، والمصروفات (١٤) مليار دينار وحسب ما مبين بالجدول رقم (١)، كما بلغت الاسرة العاملة في الجمعيات الانتاجية التعاوني (٢٨٥٠) اسرة في عموم العراق ، اما القطاع الاسكان فقد وزع اكثر من (١٨٠٠) قطعة ارض سكنية ،

(١) شويح بن عثمان : دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية ، المصدر السابق ، ص ٢٣ .
(٢) الاتحاد العام للتعاون : خطة الاتحاد العام للتعاون لسنة ٢٠٠٠ ، ص٤ ، كذلك ، خطة الاتحاد العام للتعاون لسنة ٢٠٠١ ، ص٣ .

This is an open access article under the CCBY license CC BY ٤,٠ Deed | Attribution ٤,٠ International |
Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/٤,٠/

اما الجمعيات الخدمية الطبية فقد بلغ عددها (١٥) جمعية لها (١١٦) مجمعاً طبياً في عموم العراق ، وعدد العاملين بها (الاطباء الممارسين (٣٣٨) ، الاطباء الاختصاص (١٠٣) ، عدد العاملين من ذوي المهن الصحية (٩٨) ، والمحللين (٨٧) ، ٤٥ طبيباً صيدلانياً) . اما مجموع عدد الجمعيات في عموم العراق عام ٢٠٠٢ فقد بلغ (٤١٢) جمعية تعاونية موزعة على عموم محافظات العراق ، وعدد اعضاء الهيئة العام لها في نهاية عام ٢٠٠٢ بلغ (٢.١١١.٠٤٤) عضواً بعدما كان (١.٨١٠.٣٦٣) عضواً في عام ٢٠٠١ ، وهنا يبين زيادة الاقبال على الانتماء للقطاع التعاوني بسبب ما يقدمه لاعضائه [١] .

جدول رقم (١) واقع الانشطة التعاوني للفترة من ١/١ الى ٢٠٠٢/٩/٣٠

ت	نوع النشاط	عدد الجمعيات	عدد الاعضاء	الايرادات	المصروفات	الفائض
١	الاستهلاكي	٢٢٠	١٠٨٩٤٤٧	٩.٠٩٠.٣٨٨.٨٧٦	٨.٥١٣.١٥٢.٦٧١	٥٧٧.٢٣٦.٢٠٥
٢	الانتاجي	٧٩	٧٤٢٠٦	١.٦٢٧.٥٨٥.٢٤٨	١.٤٧٠.٨٣١.٤٦٤	١٥٦.٧٥٣.٧٨٤
٣	الخدمي	٧٧	٢٥٩٨٨٤	١.١١٠.٥٢١.٦٠٧	٨٩٥.١٥٧.١٠٤	٢١٥.٣٦٤.٥٠٣
٤	الاسكاني	٢٢	٦٨٧٣٠٣	٤٣٥.٥٩٦.٧٥٩	١٠٠.٤١٩.٢٦٩	٣٣٥.١٧٧.٤٩٠
٥	الجمعية المركزية	١	٢٠٤	٢.٢٤٦.١٢٣	١.٤٧٦.٢١٥	٧٦٩.٩٠٨
	المجموع	٣٩٩	٢١١١٠٤٤	١٢.٢٦٦.٣٣٨.٦١٣	١٠.٩٨١.٠٣٦.٧٢٣	١.٢٨٥.٣٠١.٨٩٠
	المجموع العام لسنة ٢٠٠٢	٣٩٩	٢١١١٠٤٤	١٦.٣٥٥.١١٨.١٥١	١٤.٦٤١.٣٨٢.٢٩٧	١.٧١٣.٧٣٥.٨٥٣

كما كانت الخطة السنوية للاتحاد العام للتعاون لسنة ٢٠٠٣ تهدف الى الكثير من الاعمال التي تصب في خدمة هذا القطاع وبالتالي تنعكس ايجابيته على المجتمع العراقي مثل: انشاء عدد من المستشفيات في بغداد (الكرخ/ اليرموك ، الرصافة / بغداد الجديدة) ، والنجف ، وانشاء مراكز طبية تخصصية للاسنان في بغداد والمحافظات ، فضلاً عن مشروع المصنع الدولي للادوية ، هذا من جهة الخدمات ، ومن جهة اخرى (الاسكاني) كان من ضمن الخطة انشاء ثلاث مجمعات في بغداد (الغزالية

(١) الاتحاد العام للتعاون : الخطة السنوية لعام ٢٠٠٣ ، والمصادق عليها من قبل مجلس الوزراء بالكتاب ذي العدد (١٥٧٠) في ٢٠٠٣/ ٢/٢٣ .

This is an open access article under the CCBY license CC BY ٤,٠ Deed | Attribution ٤,٠ International |
Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/٤,٠/

– البياع – الزعفرانية) ، فضلاً عن تخصيص (٢٩٨٧) قطعة ارض سكنية لتوزيعها على اعضاء الهيئة العامة ، وهو ما يحسب للقطاع التعاوني وسياساته التنظيمية الداخلية .

وفي اعقاب الاحتلال الاميركي للعراق حصلت اخفاقات كثيرة في عمل القطاع التعاوني يمكن ردها الى الاسباب التالية :

١. ان اغلب دساتير الدول الاقليمية والمجاورة للعراق اعتمدت بعضها على القطاع التعاوني كأحد اركان النظام الاقتصادي للبلد مثل جمهورية ايران الاسلامية اذ نص دستورها في المادة (٤٤) " يعتمد النظام الاقتصادي لجمهورية ايران الاسلامية على ثلاث قطاعات الحكومي والتعاوني والخاص "[١] ، والبعض الاخر من الدول رعى القطاع التعاوني مثل دستور جمهورية مصر العربية اذ نصت المادة (٢٣) من الدستور على " ترعى الدولة التعاونيات بكل صورها وتدعمها وتكفل استقلالها "[٢] ، كذلك دستور دولة الكويت اذ نصت المادة (٢٣) على " تشجع الدولة التعاون والادخار، وتشرف على تنظيم الائتمان "[٣] ، كما اشار دستور الجمهورية العربية السورية لسنة ١٩٧٣ وتعديلات لعام ٢٠٠٠ في المادة (٩) " المنظمات الشعبية والجمعيات التعاونية تنظيمات تضم قوى الشعب العاملة من اجل تطوير المجتمع وتحقيق مصالح افرادها " ، كما حدد في المادة (١٤) انواع الملكية وهي ("ملكية الشعب ، وملكية جماعية وتشمل ممتلكات الجمعيات التعاونية ، وملكية فردية") ، كذلك اشار دستور عام ٢٠١٢ الى اهتمام الدولة بالقطاع التعاوني في المادة (١٠) ، ..... ، مما تقدم يتبين اهتمام الدول بالقطاع التعاوني كنهج اقتصادي واجتماعي وسياسي هدفه تطوير المجتمع . اما الحال في العراق فلم يلتفت المشرع العراقي الى هذا القطاع المهم .

٢. تجاهل صناع القرار في الحكومات المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣ القطاع التعاوني ، وامكانية الاستفادة منه ليكون جزء من حل كثير من المشكلات والتحديات التي تواجهه العراق من تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية وحتى ثقافية .

٣. القانون الذي يعمل به القطاع التعاوني هو قانون صدر في عام ١٩٩٢ وتعديلاته عام ١٩٩٤ و١٩٩٩ [٤]، ولم يتم تحديثه على الرغم من التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مر بها البلد وخاصة ما يتعلق منها بالتوجه نحو اعتماد السوق الحر .

---

(١) دستور جمهورية ايران الاسلامية لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته عام ١٩٨٩ ، المادة (٤٤) .
(٢) دستور جمهورية مصر العربية : المادة (٢٣) لسنة ٢٠١٤ .
(٣) دستور دولة الكويت : المادة (٢٣) ، لسنة ١٩٦٢ .
(١) قانون التعاون رقم (١٥) لسنة ١٩٩٢ ، وتعديلاته قانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٤ ، وقانون رقم (٧) لسنة ١٩٩٩ .

This is an open access article under the CCBY license CC BY ٤,٠ Deed | Attribution ٤,٠ International |
Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/٤,٠/

٤. قرار مجلس الحكم رقم (٣) لسنة ٢٠٠٤[١] ، والخاص بحل مجلس ادارة الاتحاد العام للتعاون في العراق وتجميد ارصدته والاشراف عليه من قبل اللجنة الوزارية العليا المشرفة على تنفيذ قرار مجلس الحكم رقم ٣ لسنة ٢٠٠٤ ، واستمرت هذه اللجنة الى عام ٢٠١٠ لحين اجراء انتخابات واختيار مجلس ادارة للاتحاد العام للتعاون دائم ، أي اكثر من (٦) سنوات يسر شؤون القطاع التعاون مجلس مؤقت غير منتخب ، فضلاً عن تجميد نشاطه وارصدته اكثر من مرة خلال هذه المدة .

٥. غياب دور مجلس الوزراء الذي نص عليه قانون التعاون رقم (١٥) لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته ، في الفصل الثالث المادة ثالثاً الفقرة (١) والتي تنص على " ..... لمجلس الوزراء الاشراف على النشاط التعاوني ومتابعة الخطة السنوية للاتحاد وله اصدار القرارات اللازمة عند حصول خلل او انحراف في تطبيق الخطة " ، اذ كان اخر اطلاع على خطة التعاون من قبل مجلس الوزراء في عام ٢٠٠٣[٢] ، أي في زمن النظام السابق .

٦. الفساد المالي والاداري في الاتحاد العام للتعاون وتنظيماته ، اذ تم تشكيل لجنة وزارية بالامر الديواني (٥٢) لسنة ٢٠١٧ للنظر بالخروقات الذي حدثة في الاتحاد العام للتعاون وتنظيماته ومن ثم تم تكليفها بأجراء الانتخابات التعاونية ، لكن الى عام ٢٠٢٢ وهو انتهاء اعمال اللجنة لم تستطع اجراء الانتخابات ولاسباب عديدة .

٧. ضعف او انعدام ثقافة الفكر التعاوني بين الاعضاء التعاونيين وفي المجتمع ككل ، اذ تشير اخر الدراسات الى نسبة (٩٠%) من الاعضاء ليس لديهم ثقافة ومعرفة في قيم ومبادئ التعاونيات وطبيعة عمل القطاع التعاوني بين الاعضاء التعاونيين وفي المجتمع بشكل عام[٣] .

٨. انعدام دور التعليم العالي في نشر الثقافة التعاونية ، اذ كان قسم خاص بالتعاون (قسم التعاون) في كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الكوفة وهو الوحيد في العراق وتم الغاء هذا القسم عام ٢٠٠٣.

٩. ضعف الدراسات والابحاث المتعلقة في مجال القطاع التعاوني وامكانياته ، والدور الممكن للقطاع التعاوني في تحقيق التنمية المحلية .

١٠. قصور في التدريب والتطوير والتثقيف التعاوني ؛ بسبب ضعف واهمال معهد الاعداد والتدريب التعاوني في الاتحاد العام للتعاون ونقص المصادر البشرية والمالية المخصصة لهذا الغرض .

---

(٢) قرار مجلس الحكم الصادر بجلسته الاعتيادية رقم (٢) في ٢٠٠٤/١/٧ .
(٣) كتاب مجلس الوزراء ذي العدد (م . و / ١٥٧٠/٦) في ٢٠٠٣/٢/٢٣ وموضوعه خطة الاتحاد العام للتعاون لعام ٢٠٠٣ .
(٤) دراسة قام بها الباحثين من خلال على عينة (متكونة من عدد من الاعضاء التعاونيين وعدد اخر من خارج التعاونيات في محافظة بغداد من خلال عدد من الدورات التدريبية التي يقيمها معهد الاعداد والتدريب التعاوني .

This is an open access article under the CCBY license CC BY ٤,٠ Deed | Attribution ٤,٠ International |
Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/٤,٠/

١١. امتناع اغلب الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة مع التعاون مع القطاع التعاوني (الاتحاد العام للتعاون) على الرغم من صدور اكثر من كتاب من مجلس الوزراء يحث على تقديم الدعم والتعاون مع هذا القطاع [١].

الخاتمة:

تكمن أهمية العمل التعاوني كتدخل نوعي يساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني للدولة ، كونها من الآليات الاقتصادية والاجتماعية المناسبة لتحقيق أهداف التنمية ، ووسيلة فعالة لتعزيز دور الأفراد والمجتمع ، من خلال تقديم المنفعة للتعاونيين المساهمين والمستفيدين ، الامر الذي يفتح المجال أمام المبادرات والأفكار الريادية لتنطلق ضمن مشاريع اقتصادية جماعية وتعاونية ، وانتشارها يخدم فكرة الانعتاق الاقتصادي والتوجهات الوطنية نحو تعزيز القيم الإيجابية والتواصل والاتصال الشعبي ، والبناء ضمن مؤسسات منظمة لها هويتها وأهدافها وبرامجها التي تعبر عن حاجات المجتمع ، وتساهم في الارتقاء به اقتصاديا واجتماعيا وثقافية وأخلاقياً ، وهذا يتكامل مع التوجهات العقلانية لمواجهة الازمة الاقتصادية ، فالجهات الرسمية والشعبية تسعى ضمن برامجها وخططها التنموية والوطنية للمساهمة في تخفيف المشاكل الاقتصادية وتعزيز القيم الاجتماعية والتعاونية ، وتجسيد الثقافة التشاركية والتكامل بالأدوار ، والانتشار بين كافة الفئات الاجتماعية ضمن خطة فعالة للاقتصاد الاجتماعي في كافة القطاعات والمجالات الإنتاجية والصناعية والزراعية والخدماتية والتسويقية ...الخ ، التي تقودها الجماعات التعاونية برعاية وتوجيه وطنية من اتحادات ومؤسسات تعاونية حاضنة للفكرة والبرنامج ضمن الاستراتيجية الشاملة للانتشار التعاوني في جميع المجالات وبما يحمل من فكر وقيم واخلاقيات ومعايير رشيدة .

فالتخطيط للتنمية المحلية اصبح حتمية ضرورية لتحقيق تنمية وطنية شاملة ومتوازنة بكل جوانبها ، الاقتصادية والاجتماعية ، والسياسية والبيئية ، اذ ان التخطيط للتنمية المحلية يقوم على ابراز الميزة النسبية للمنطقة المحلية المتمثلة في الموارد الطبيعية والبشرية واشراك المجتمع المحلي في عملية التنمية ، فضلاً عن المبادرات الخاصة والعمل التطوعي المنظم ، وذلك عبر تخطيط تنموي يقوم على تثمين الموارد المحلية لتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين المستوى المعيشي للسكان المحليين.

(١) كتاب مجلس الوزراء / الامانة العامة ذي العدد (١٥١٧/١/٧) في ٢٠٠٥/٢/٢١ ، وكتاب مجلس الوزراء ذي العدد (٢٩٩٩٠) .

This is an open access article under the CCBY license CC BY ٤,٠ Deed | Attribution ٤,٠ International |
Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/٤,٠/

النتائج :

يمثل التعاون قيمة عُليا ومبدأ إنساني ، وهو فكر وأسلوب حياة ، يعتمد على الذات والمساعدة الجماعية المتبادلة والعمل باتحاد الموارد والقدرات بشكل جماعي من خلال ارتباط مجموعة من الأشخاص ارتباطا اختياريا ، وعلى قاعدة المساواة لتحقيق منافعهم ومصالحهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتحسين ظروف معيشتهم من خلال تجميع امكانياتهم ومواردهم وقدراتهم وجهودهم أي (تكافلهم) بالمعنى الواسع والعميق لمفهوم التكافل ، وبما يحقق منفعة اقتصادية عامة ووطنية أيضاً ، وهذا يعتبر خيارا فعالاً لتخطي الازمات الاقتصادية بمشاركة المجتمع ضمن توجهات وفعاليات ومبادرات تعاونية للاقتصاد الاجتماعي وتساهم في تخفيف معاناة المواطن والارتقاء به نحو الأفضل ؛ الامر الذي يحتاج منا لتضافر الجهود للنهوض بالعمل التعاوني والاستفادة من الاستثمار به كاقتصاد حر وبديل وأحد أشكال النضال الاجتماعي والوطني.

الاستنتاجات:

١. ان النظرة الجديدة للتنمية او ما يعبر عليه بالتنمية المحلية او التنمية القاعدية تستهدف تحسين مستوى المعيشة نحو الافضل للمجتمع المحلي من خلال عملية تحدد فيها جهود افراد المجتمع المحلي وسلطات الادارة المحلية (وهذا ما يستطيع ان يقوم به القطاع التعاوني) ، بعكس المفهوم الكلاسيكي للتنمية الاقتصادية التي كانت تركز فقط على الناتج القومي الاجمالي.
٢. ان التنمية المحلية تهدف الى شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية تضمن تحقيق العدالة والحيلولة من دون تمركزها في مناطق دون اخرى او في مركز جذب السكاني ، وعدم الاخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين اقاليم الدولة ، كما تهدف الى الحد من الهجرات الداخلية من الريف الى مناطق الحضر ، ومحاولة جذب الصناعات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يسهم في تطوير تلك المناطق ويتيح لأبنائها مزيد من فرص العمل .
٣. من الاساليب الناجعة لتحقيق معدلات نمو سريعة واستغلال الموارد المتاحة والعاطلة في المجتمع ، هو التوعية بأهمية المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية المحلية وايجاد عوامل جذب الاستثمار

This is an open access article under the CCBY license CC BY ٤,٠ Deed | Attribution ٤,٠ International |
Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/٤,٠/

المحلي بما في ذلك المزايا التنافسية الموجودة ضمن المنطقة الجغرافية ، مع الاستغلال الامثل لمواردها الطبيعية والبشرية مما قد يسمح بإقامة تنمية محلية متوازنة عبر مختلف الاقاليم الوطنية.

التوصيات :

١. ضرورة العمل على تبني الفكر التعاوني ضمن مبادئ السياسات الوطنية بما يعمق التوجهات الرسمية والشعبية والجماهيرية نحو العمل التعاوني.

٢. العمل على تطوير الاستراتيجيات العامة لتبني رؤية وطنية تنعكس على أداء الحكومة وأذرعها التنفيذية ، والعمل على تطوير التشريعات والقوانين وهناك تجارب ناجحة ونماذج يمكننا البناء عليها ومحاكاتها مستقبلا.

٣. العمل على دراسة واقع التعاونيات على المستوى الوطني بهدف تقييم الحالة القائمة ، وتحليلها منهجيا بهدف الوقوف على نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات لبناء استراتيجية للتدخل فعالة.

٤. العمل على دراسة البنية الإدارية والوظيفية في الهياكل التعاونية والاتحادات بهدف تطوير العمل ، والارتقاء بالبرامج والخطط التنفيذية ، والاستفادة من التجربة التعاونية في الدول المجاورة والاقليمية وحتى الدولية .

٥. العمل على تعزيز توجه الجهات الرسمية وذات العلاقة لتؤدي دورا فعالا في تمكين التعاونيات وتقديم العون لها ، من خلال توجيه التمويل الخارجي لدعم التعاونيات وبحث إمكانيات تقديم الدعم والحماية للتعاونيات وتعزيز الدور الرقابي عليها.

٦. توجيه وترشيد مؤسسات الحركة التعاونية للقيام بدورا أكبر في العملية التنموية بما ينسجم والسياسات الوطنية ويحقق تضافر الجهود من أجل الوصول للتنمية المستدامة.

٧. نشر الوعي المجتمعي بتعزيز الثقافة والفكر التعاوني بين كافة الفئات الاجتماعية ، بالعمل على تعزيز التوجه لدي فئات المجتمع نحو انشاء الجمعيات التعاونية ضمن إجراءات سهلة وغير معقدة وضمن برامج تحفيزية وتشجيعية ، وتعزيز دور الاتحادات وهيئة العمل التعاوني لمراقبة سير أعمالها ، والتأكد من حسن تطبيقها للنظام واللوائح ، بما يحقق الهدف من وجودها ودورها.

This is an open access article under the CCBY license CC BY ٤,٠ Deed | Attribution ٤,٠ International |
Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/٤,٠/

٨. مساندة ودعم والجمعيات التعاونية بتقديم المساعدات الفنية والمالية عبر مؤسسات الدولة المختصة بما يضمن مقدرتها على تنفيذ المشاريع والاستثمارات التي تعمل عليها ، وإعطائها أولويات الدعم والمساندة ، وحماية منتجاتها.

٩. وضع الخطط والآليات المناسبة التي تساهم في تطوير عمل الجمعيات التعاونية عن طريق التدريب والتأهيل للكوادر والأعضاء وبناء القدرات والمهارات عبر التعليم والتدريب التعاوني ، وفن الإدارة والتخطيط المنهجي لتنفيذ مشاريعها على أسس سليمة

١٠. وضع استراتيجية وطنية لتعزيز التوجه لدى القيادات المحلية في المجتمع لممارسة العمل التعاوني ، بما يتيح لهم الفرصة بتطويره وترسيخ القيم التعاونية ، من خلال تعزيز توجهات المواطنين نحو انشاء التعاونيات والعمل على رفع قدراتهم وكفاءتهم في مجال التطبيق العمل التعاوني وانجاح برامجه وأنشطته الاقتصادية والاجتماعية

١١. تمكين الجمعيات التعاونية بكل أنواعها من القيام بدورها بشكل فعال وتحسين الاداء في قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتنمية المجتمعات المحلية التي تستهدفها من خلال تشجيع المواطنين والجمعيات على الاستثمار للمدخرات تعاونياً بما يحقق النتائج المرجوة لصالح الافراد والمجتمع.

١٢. العمل على انشاء معهد للعمل التعاوني متخصص للتعليم الأكاديمي والمهني لتخريج كوادر متخصصة قادرة على ادارة العمل التعاوني والنهوض به .

١٣. اعادة فتح قسم التعاون في كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الكوفة ، لما له دور مهم في نشر الثقافة التعاوني ، فضلاً عن تقديم الدراسات والبحوث الخاصة بهذا القطاع المهم .

This is an open access article under the CCBY license CC BY ٤,٠ Deed | Attribution ٤,٠ International |
Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/٤,٠/

References

١. Fathi Al-Saruji: Reform and Development of the Palestinian Cooperative Sector, Palestinian Economic Policy Research Institute (MAS), Palestine, ٢٠١٥.
٢. International Labor Office: Promoting Cooperatives, ١st Edition, Geneva, ٢٠٠١.
٣. Kamal Hamdi Abu Al-Khair: The Administrative Revolution and Cooperative Problems, Dar Al-Jabal for Printing and Publishing, Cairo, ١٩٧٥.
٤. Rasoul Radi Harbi: Economic Systems, Dar Al-Hikmah for Printing and Publishing, Baghdad, ١٩٩١.
٥. Abdel Hamid Al-Munayez and Kamal Muhammad Al-Atar: Main Features in the Rules and Organization of the Cooperative Trend, Dar Al-Matbou'at Al-Jadidah, Cairo.
٦. Law No. ١١٠ of ١٩٧٥, Arab Republic of Egypt.
٧. Law No. (٣٩) of ١٩٩٨, Republic of Yemen.
٨. Law No. (١١٠) of ١٩٧٥, Arab Republic of Egypt.
٩. Abdel Rahman Al-Isawi, Islam and Human Development, Modern Arab Office, Alexandria University, Egypt, ١st Edition, ٢٠٠٢.
١٠. Khamis Khalil, Contribution of the Public and Private Sectors to National Development, article published in Al-Bahith Magazine, Issue ٠٩, ٢٠١١.
١١. Moghrabi Farial, Participatory Democracy as a Mechanism for Achieving Local Development, article published in Al-Mufakkir Magazine, Faculty of Law and Islamic Sciences, University of Khedir, Issue ١٧, ٢٠١٧.
١٢. Rushad Ahmed Abdel Latif, Local Development, Dar Al-Wafaa for Printing, Publishing and Distribution, Alexandria, Egypt, ١st Edition, ٢٠١١.
١٣. Rahmani Moussa, Al-Sabti, A Means of Financing Sustainable Local Development from an Islamic Perspective, article published in the Journal of Human Sciences, Issue ٢٣, November ٢٠١١.
١٤. Ali Abbas, Administrative Control in Business Organizations, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah for Publishing and Distribution, ١st Edition, Amman, Jordan, ٢٠٠٨.

This is an open access article under the CCBY license CC BY ٤,٠ Deed | Attribution ٤,٠ International |
Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/٤,٠/

١٥. Ahmed Mustafa Khater, Development of Local Communities and Contemporary Trends and Work Research and Community Diagnosis, Dar Al-Wafaa, Alexandria, Egypt, ١st Edition, ٢٠٠٥.

١٦. Dr. Abdel Fattah Muhammad Shalabi, The Cooperative Sector: A Solidarity Social and Economic System that Balances Interests and Human Values, article published in Al-Bahith Magazine, Issue ٢٣, ٢٠٢٢.

١٧. Clarity, United States Agency for International Development: Empowering (Developing Cooperatives) Principles of Legal Restructuring, ٢٠٠٦, www.ocdc.coop/clarity/default.htm.

١٨. Radia Issmahan Khazzaz and Munir Rahmani: Cooperatives as a Tool for the Social and Solidarity Economy and their Role in Achieving Inclusive Economic Growth and Social Welfare (The Case of Morocco), Abaaad Iqtisadiya Journal, Issue ٢, Volume ١١, ٢٠٢١.

١٩. Gwen Swinburn et al.: Joint Study by the World Bank and Bertelsmann Stiftung, Local Economic Development (Guide to Developing and Implementing Local Economic Development Strategies and Action Plans), ٢٠٠٤, https://web.worldbank.org/archive/website/WEB/PDF/LED_PRIM.PDF

٢٠. Sameh Saeed Abdo: The Emergence, History and Development of the Cooperative Movement, Center for Secular Studies and Research in the Arab World, ٢٠١٥.]

٢١. Report on the Role of Cooperatives in Social Development, Report of the United Nations General Assembly, Website of the International Cooperative Alliance. www.ica.coop.

٢٢. Mahmoud Mansour Abdel Fattah et al.: Gulf Cooperatives "History and Future", Social Studies Series, Issue ٧٣, Bahrain, ٢٠٢١.

٢٣. Sharita Abed and Ben Al-Haj Jaloul Yassin: The Role of the Private Sector in Supporting Local Economic Development, Journal of Strategies and Development, University of Abdelhamid Ibn Badis Mostaganem, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Issue ١٠, Algeria, ٢٠١٦.

٢٤. Muhammad Al-Fatih Abdel Wahab Al-Otaibi: A New Role for the State to Support Cooperatives, Al-Hiwar Al-Mutamaddin, online link, https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

This is an open access article under the CCBY license CC BY ٤,٠ Deed | Attribution ٤,٠ International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/٤,٠/

٢٥. Muhammad Al-Fatih Abdel Wahab Al-Otaibi: The Role of Women's Cooperatives in Economic Empowerment of Women through Optimal Use of Microfinance, Economic Conference at Al-Ahfad University, Omdurman, Sudan, ٢٠١١, https://www.findevgateway.org/ar/paper/٢٠١١/١٠/dwr-altawnyat-alnswyt-fy-altmkyn-alaqtsady-llmrat.

٢٦. Shuwaikh Bin Othman: The Role of Local Communities in Local Development.

٢٧. General Cooperative Union: The General Cooperative Union Plan for the year ٢٠٠٠, p. ٤, also, the General Cooperative Union Plan for the year ٢٠٠١, p. ٣.

٢٨. General Cooperative Union: The Annual Plan for ٢٠٠٣, approved by the Council of Ministers in letter No. (١٥٧٠) on ٢٣/٢/٢٠٠٣.

٢٩. Constitution of the Islamic Republic of Iran, ١٩٧٩ and its amendments in ١٩٨٩.

٣٠. Constitution of the Arab Republic of Egypt: Article (٢٣), ٢٠١٤.

٣١. Constitution of the State of Kuwait: Article (٢٣), ١٩٦٢.

٣٢. Cooperative Law No. (١٥) of ١٩٩٢, and its amendments.

٣٣. Cooperative Law No. (٢٧) of ١٩٩٤.

٣٤. Cooperative Law No. (٧) of ١٩٩٩.

٣٥. Decision of the Governing Council in its regular session No. (٢) on ٧/١/٢٠٠٤.

٣٦. Letter from the Council of Ministers No. (M.W/٦/١٥٧٠) on ٢٣/٢/٢٠٠٣, regarding the General Cooperative Union Plan for ٢٠٠٣.

٣٧. A study conducted by researchers on a sample (consisting of a number of cooperative members and others from outside cooperatives) in the Baghdad Governorate through training courses organized by the Cooperative Preparation and Training Institute.

٣٨. Letter from the Council of Ministers/General Secretariat No. (٧/١/١٥١٧) on ٢١/٢/٢٠٠٥.

٣٩. Letter from the Council of Ministers No. (٢٩٩٩٠).

This is an open access article under the CCBY license CC BY ٤,٠ Deed | Attribution ٤,٠ International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/٤,٠/